

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٩٨**

الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد فاز باتو
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/926)

1266014(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/926)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ارحب بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، وبممثل كوت ديفوار، وأدعوهما الى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/926، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2012/946، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا والبرتغال وتوغو وجنوب أفريقيا وفرنسا وكولومبيا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢).

واطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2012/928 للتصويت عليه الآن، وقد قدمته ألمانيا والبرتغال وتوغو وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن للوزير كوليبالي.

السيد كوليبالي (مالي) (تكلم بالفرنسية): قبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص امتناني وامتنان وفد مالي لعقد هذه الجلسة الهامة، التي تأتي تتويجا للجهود الدؤوبة الجديرة بالثناء التي بذلناها في البحث عن حل دائم للأزمة الخطيرة التي تعاني منها مالي حاليا. وفي هذا الصدد، عملت رئاسة المغرب لمجلس الأمن على المضي قدما بعملية حل الأزمة في مالي. وهذا

ينعكس في جلسة المجلس التي انعقدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر حول الحالة في منطقة الساحل (انظر S/PV.6879)، حيث نظر المجلس خلالها في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2012/894)، وكذلك في المناقشة المفتوحة التي انعقدت بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6882).

لقد خطا مجلس الأمن خطوة تاريخية اليوم باتخاذه القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بالإجماع، وهو القرار الذي يأذن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بنشر قوة دولية تحت القيادة الأفريقية لمساعدة القوات العسكرية وقوات الشرطة في مالي على استعادة سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، التي يسيطر عليها الإرهابيون والمتطرفون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا والمجموعات التابعة لهما. إن مالي ترحب باتخاذ هذا القرار الذي يبيّن التزام المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب مالي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذين يهددان الاستقرار في المنطقة على نحو خطير، فضلا عن السلم والأمن الدوليين.

وتلتزم حكومة مالي بالتعاون التام مع مجلس الأمن، وبالوفاء بالتزاماتها وفقا لهذا القرار. وفي هذا الصدد، أود أن اكرر هنا تصميمنا على القيام، تحت رعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمتابعة المناقشات التي بدأت مع جماعات الثوار الماليين التي قررت قطع جميع العلاقات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب افريقيا والمجموعات الإرهابية والمتطرفة التابعة لهما، فضلا عن رفض العنف وفكرة الانفصال نهائيا. وغني عن القول إن الحوار السياسي لا يمكنه أن يبدأ خارج إطار الشروط غير القابلة للتفاوض التي حددتها حكومة مالي، والتي تشمل الاحترام الصارم لسيادة مالي وسلامتها الإقليمية، والطابع العلماني للدولة، ووحدة البلد.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد ديونكوندا تراوري، وحكومة مالي، أعضاء مجلس الأمن على جهودهم التي لا تعرف الكلل في اتخاذ قرار اليوم، والذي أدخل سرورا كبيرا على قلوب شعب مالي قاطبة – ولا سيما أبناء شعبنا الذين يعيشون تحت الاحتلال وأولئك الذين شردوا أو أصبحوا لاجئين. وأود على وجه الخصوص أن أشكر فرنسا وشعبها ورئيسها وحكومتها، الذين أدركوا في مرحلة مبكرة جدا أن وجود عناصر مدججة بالسلاح من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ومن المتطرفين والإرهابيين المرتبطين بهما في شمال مالي يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. وفرنسا لم تدخر وسعا في ضمان أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتنان سلطات مالي العميق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ولشركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وللبلدان المجاورة لنا وجميع دول المنطقة لتضامنهم ودعمهم في عملية حل الأزمة في مالي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): لقد حذر وزير الدولة والشؤون الخارجية في جمهورية كوت ديفوار، في بيانه خلال مناقشة مجلس الأمن المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، من التهديد الوشيك الذي يشكله الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في شمال مالي قائلا:

”يتحول شمال مالي تدريجيا إلى ملاذ للجماعات الإرهابية الضالعة، مع الإفلات التام من العقاب، في أبشع التجاوزات والانتهاكات الجسيمة الممكنة لحقوق الإنسان. يهدد الوجود الإرهابي كل دولة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأيضا دول المغرب العربي

وخارج المنطقة. نحن نتكلم عن خطر حقيقي على السلم والأمن الدوليين، يتطلب بالتالي استجابة شاملة وحاسمة من جانب المجتمع الدولي'' (S/PV.6882 صفحة ١٣)

والقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي اتخذه المجلس للتو والذي يأذن بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، يمثل بالنسبة لنا دليلا على أن المجلس أخذ ذلك التحذير على محمل الجد تماما، ليضطلع على نحو سليم بمسؤوليته القانونية في هذا الصدد بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويوفر القرار الشرعية الدولية اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لاستعادة سيادة مالي وسلامتها الإقليمية. وبالنيابة عن فخامة الرئيس الحسن واتارا، الرئيس الحالي لمجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أود أن أعرب عن ارتياح الجماعة لاتخاذ هذا القرار التاريخي الذي يلبي توقعات أفريقيا بأسرها في مواجهة المأساة في مالي.

أولا، أود أن أشير إلى أن هذا القرار قد جاء في وقته. واتخاذه قبل نهاية هذا العام يبعث في الواقع برسالة هامة مفعمة بالأمل والتضامن إلى كل من الضحايا من سكان شمال مالي الذين يمكنهم الآن أن يبدأوا تصديق أن كابوسهم سينتهي قريبا وكذلك للملايين من البشر الذين يعانون من أعمال عنف مماثلة؛ فهم أيضا سيكونون قادرين على الإيمان بقدرة الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات منقذة للأرواح ستوفر لهم الأمن الذي يحق لهم التمتع به.

ثانيا، يحدد القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) استراتيجية سياسية توفر كل فرص السلام. وترتكز الاستراتيجية على الاتفاق الإطاري الذي وافقت عليه الأطراف في مالي في ٦ نيسان/أبريل، والذي أيدته لاحقا الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع شركائنا في التنمية، بغية وضع خريطة طريق ترمي إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري وإعادة الوحدة الوطنية، لا سيما عن طريق تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة في العام المقبل.

وعلاوة على ذلك، فإن القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) يبعث برسالة سياسية لا لبس فيها تدعو الجيش إلى الامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي وإلى عقد حوار سياسي شامل للجميع، وكذلك إلى السعي بلا كلل للتفاوض والوساطة مع كل من الجماعات المسلحة الانفصالية التي تطلب الاستقلال والمجموعات الأخرى التي نأت بوضوح بنفسها عن الجماعات الإرهابية.

وثالثا وأخيرا، يضع القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) استراتيجية عسكرية تركز على نشر بعثة الدعم الدولية في مالي وتنص على الأهداف الحاسمة التالية: المساهمة في إعادة بناء القوات المسلحة المالية؛ ودعم عمليات السلطات المالية التي تهدف إلى استعادة الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة؛ والانتقال إلى أنشطة تحقيق استقرار الحالة الأمنية بغية استعادة السلطات المالية لسيطرتها على المسائل الأمنية.

ومن الواضح أن الأهداف النبيلة للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) لن تتحقق إلا بجهود تعبئة كبيرة وتقديم الدعم الدولي المتناسب معها. ولهذا السبب، يدعو الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية، إلى موافقة مجلس الأمن سريعا على توفير مجموعة دعم مالي ولوجستي ممولة عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة . ونعتقد أن ذلك سيكون السبيل الوحيد لتوفير الوسائل اللازمة لضمان استدامة وفعالية عمل بعثة الدعم الدولية في مالي.

وترحب الجماعة الاقتصادية بالمنظور المتفرد والاتفاق بشأن الإجراءات الذي نشأ بينها وبين الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بمسألة مالي. وقد اتسع هذا التوافق في الآراء ليشمل جميع الشركاء الدوليين، وعلى رأسهم مجلس الأمن. وباسم الرئيس واتارا، أود أن أعرب عن عظيم امتنان الجماعة الاقتصادية للإحساس الكبير بالمسؤولية الذي أبداه المجلس باتخاذه القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بالإجماع ليأذن بنشر قوة دولية في مالي لوضع حد لوجود الجماعات الإرهابية في شمال

البلد ولاستعادة السيادة والسلامة الإقليمية لهذا البلد الأفريقي الهام جدا في منطقة الساحل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد أنتونيو.

السيد أنتونيو (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم أعضاء مجلس الأمن، على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وهو ما يمثل شهادة بليغة أخرى على تطور الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في القارة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، هنا اليوم. وأشكره على بيانه البليغ. وأرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به للتو أخي السفير بامبا والذي يؤيد الاتحاد الأفريقي آراءه تأييدا تاما، والذي تكلم عن عناصر الاستراتيجية التي أيدناها منذ اجتماعنا هنا في ٥ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6879).

(تكلم بالإنكليزية)

عندما اجتمعنا هنا في ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان تدخلنا بمثابة مرآة لشعور جماعي بالحاجة الملحة وبعث برسالة موحدة تفيد باتخاذ إجراءات ملموسة وحاسمة لحل الأزمة في مالي. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأفريقي باتخاذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) اليوم بوصفه خطوة هامة إلى الأمام واعترافا واضحا بصدارة مجلس الأمن في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

كما نود أن نشيد بما تجلى من عظيم الحكمة والإرادة السياسية من خلال ما قرره أعضاء مجلس الأمن من تأييد الطلبين المقدمين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وذلك حين أَذِنوا بنشر بعثة دعم دولية في مالي، بقيادة أفريقية، لفترة أولية مدتها سنة واحدة. لذلك أود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن عن تقدير الاتحاد الأفريقي لجهودهم الدؤوبة، وعزمهم، والتزامهم، ما أسفر عن اعتماد القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢).

لقد أظهرت التجربة الأخيرة في دارفور والصومال أن مجموعة تدابير الدعم الملائم التي تقدمها الأمم المتحدة، بما توفره من تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به، تظل تمثل عنصرا حاسما لنجاح أية بعثة دعم دولية. وننوه، مرحِّبين، بما بذله مجلس الأمن من جهد أملاه عليه ضميره لمعالجة هذه المسألة الحرجة، كما تجلى ذلك في القرار. ونكرر الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة لتخصيص حزمة دعم لبعثة الدعم الدولية، تمول عن طريق الاشتراكات المقررة، وإنشاء صندوق استئماني لدعم قوات الدفاع والأمن المالية، نظرا للدور الرائد الذي من المتوقع أن تضطلع به في التصدي للتحديات الأمنية في بلدها.

وفي الختام، تود مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تذكّر بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣٤٨، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، الذي جاء، ضمن ما جاء فيه، أن المجلس:

”أكد من جديد ضرورة أن تبذل الجهات الفاعلة في مالي والشركاء الدوليون جهودا حثيثة بغية التعجيل بحل الأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجه مالي، مشيرا، في هذا الصدد، إلى أهمية المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمات في مالي“.

كما شدد المجلس في البيان على:

”أن المسائل المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية، فضلا عن عملية التفاوض، ونشر بعثة الدعم الدولية في مالي، تسير جنبا إلى جنب، ويعزز كل منهما الآخر، وأنه ينبغي أن تُبذل الجهود، بعزم، على هذين المسارين،

[و] وجّه نداء يدعو إلى تعبئة المعونة الإنسانية لتقديم المساعدة للإعداد المتزايدة من اللاجئين في البلدان المجاورة، والأشخاص المشردين داخل مالي''.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا استمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل في شراكة مع الأمم المتحدة، ومع الجماعة الاقتصادية، وبلدان المنطقة والشركاء الآخرين من أجل التوصل إلى حل سريع للأزمة في مالي.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.